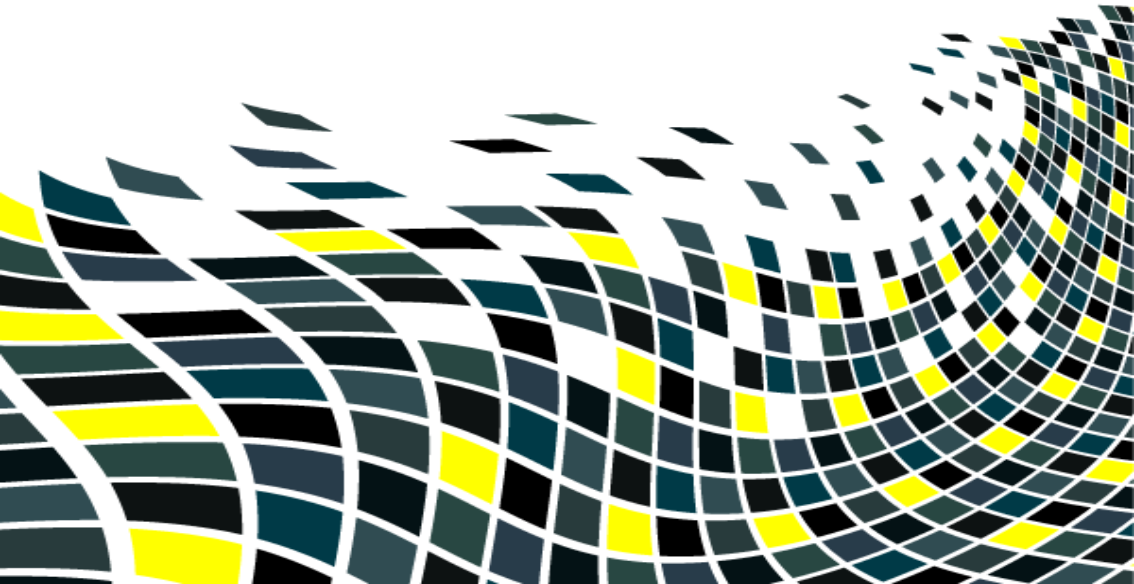


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المديرية العامة للأرشيف الوطني
الأرشيف الوطني الجزائري



قانون رقم 09-88
المؤرخ في 07 جمادى الثاني عام 1408
الموافق لـ 26 يناير 1988
المتعلق بالأرشيف الوطني



إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور لاسيما المادتان 151 و 154 منه،
- و بمقتضى الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر عام 386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 و المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم،
- و بمقتضى الأمر رقم 36-71 المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1391 الموافق 3 يونيو سنة 1971 و المتضمن إحداث المؤسسة للوثائق الوطنية،
- و بمقتضى القانون رقم 84-16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 و المتعلق بالأملاك الوطنية و لاسيما المادة 16 منه،
- و بناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه

الباب الأول : أحكام عامة

المادة 1 : يحدد هذا القانون القواعد التي تحكم سير الأرشفة الوطني و تنظيمه.

المادة 2 : إن الوثائق الأرشيفية بمقتضى هذا القانون هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي، أنتجها أو سلمها أي شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها.

المادة 3 : يتكون الأرشفة بمقتضى هذا القانون من مجموعة الوثائق المنتجة أو المستلمة من الحزب و الدولة و الجماعات المحلية و الأشخاص الطبيعيين و المعنويين سواء كانت محفوظة من مالها أو حائزها أو نقلت إلى مؤسسة الأرشفة المختصة.

المادة 4 : إن إنشاء صندوق للأرشيف، و حفظ الوثائق الأرشيفية، يكون منظما للفائدة العامة.

الباب الثاني : الأرشيف

المادة 5 : يتكون الأرشيف العمومي من الوثائق التاريخية ومن الوثائق التي تنتجها أو تسلمها هيئات الحزب، و الدولة، و الجماعات المحلية و المؤسسات و الهيئات العمومية.

المادة 6 : يكون الأرشيف العمومي غير قابل للحجز أو التصرف فيه أو تملكه بالتقادم إذا ثبت أن الأرشيف الذي يحوزه أشخاص طبيعيين أو معنويين ذا مصدر عام تسترده الدولة في أي وقت.

المادة 7 : تلتزم الهيئات المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون بمباشرة أعمالها تحت تعليمات المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني و توجيهاتها و بعملية إعداد الوثائق للحفظ المؤقت.

المادة 8 : عند انتهاء مدة استعمالها من طرف الهيئات العمومية المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون، تكون الوثائق المنتجة أو المستلمة موضع فرز لاختيار ذات الفائدة الأرشيفية. تكون الوثائق المخصصة للإقصاء و كفيات الإقصاء محددة بالاشتراك مع الهيئة المعنية و المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.
تدفع وجوبا الوثائق التي تحتوي على فائدة أرشيفية للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

المادة 9 : إن دفع أرشيف الهيئات العمومية المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون، يتم أمام المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني عندما تصبح الوثائق غير ضرورية للهيئة المعنية. يتم الدفع خلال سنتين بعد انقضاء الأجل القانوني للحفظ.

المادة 10 : يتم فتح الأرشيف العمومي للإطلاع بحرية و مجانا بعد 25 سنة من إنتاجه غير أنه و من أجل حماية السيادة الوطنية، و النظام العام و شرف العائلات فإن الإطلاع على بعض الوثائق لا يتم إلا بعد انقضاء الأجل المحدد على النحو التالي :

- 50 سنة إبتداء من اختتام القضايا المطروحة أمام القضاء و ليست لها صلة بالحياة الخاصة للأفراد.
- 60 سنة إبتداء من تاريخ السند، بالنسبة للوثائق التي تهم أمن الدولة، أو الدفاع الوطني، و ستحدد قائمة هذه الوثائق عن طريق التنظيم.
- 100 سنة إبتداء من تاريخ ميلاد الشخص، بالنسبة للوثائق التي تحتوي على معلومات فردية ذات طابع طبي لاسيما الملفات التي تخص حياة الأفراد الخاصة.

المادة 11 : يتم الإطلاع على الأرشيف العمومي الذي يكون بطبيعته في متناول العامة دون أجل محدد.

الباب الثالث : الأرشيف الخاص

المادة 12 : يتكون الأرشيف الخاص من الوثائق التي يحوزها الأشخاص أو العائلات أو المؤسسات أو المنظمات غير العمومية.

المادة 13 : يجب على كل مالك أو حائز لوثائق خاصة لها، أو قابلة أن تكون لها، أهمية دائمة ذات طابع تاريخي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، أن يصرح بها للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

المادة 14 : تصنف الوثائق الخاصة التي تمثل فائدة أرشيفية باقتراح من المؤسسة المكلفة بالأرشيف بعد التحقيق في صحتها تعمل الدولة على دعم و حماية و حفظ الوثائق المذكورة التي تبقى ملكية خاصة، و بإمكانها أخذ نسخة.

المادة 15 : يكون لكل مالك أو حائز للأرشيف الذي يضعه بإرادته، بصفة مؤقتة أو نهائية لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني، الحق في أخذ نسخة مجانا أثناء الإيداع و الإطلاع عليه بحرية في حالة إذا كان إيداع الأرشيف بصفة مؤقتة بإمكان المالك أو الحائز طلب السحب. فتح الأرشيف الخاص لإطلاع الغير يكون بترخيص من المالك أو الحائز.

المادة 16 : لا يمكن لمالك أو حائز الأرشيف أن يصدره أو ينقل الملكية أو الانتفاع أو الحيازة إلى شخص ذا جنسية أجنبية بدون الموافقة الكتابية من المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

المادة 17 : تحتفظ الدولة بحق الرعاية لأغراض الصيانة في حالة ما إذا كانت ظروف الحفظ تعرض الأرشيف الخاص إلى أخطار التلف و التخريب. يبقى هذا الأرشيف مع ذلك ملكا للمواطن الذي بإمكانه طلب الاسترداد إذا أثبت أن شروط الأمن كافية لحفظه.

المادة 18 : لا يحق لهيئات القانون الخاص المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون أن تقدم على إتلاف أرشيفها بدون الموافقة الكتابية من المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

الباب الرابع : تحويل و حفظ الأرشيف

المادة 19 : إن مهمة مؤسسة الأرشيف الوطني هي :

- استلام و حفظ و تصنيف و فتح الأرشيف إلى السلطات و الهيئات و الباحثين و إلى كل شخص يقدم طلبا.
- يحدد إنشاء و صلاحيات و تنظيم سير مؤسسة الأرشيف الوطني و إجراءات الإطلاع عن طريق التنظيم.

المادة 20 : تسهر المؤسسة المكلفة بالأرشيف و هيئاتها على تأسيس التراث الأرشيفي الوطني و بإمكانها الحصول على تبرعات، و وصايا الأرشيف.
و بإمكان المؤسسة المكلفة بالأرشيف و هيئاتها اقتناء واثق تمثل فائدة أرشيفية داخل التراب الوطني أو خارجه.

المادة 21 : ينشأ مجلس أعلى للأرشيف و يكلف بما يلي :

- تحضير واقتراح السياسة الأرشيفية
- التوجيه و التخطيط و المتابعة و العمل على تنفيذ السياسة الأرشيفية

يحدد تشكيل و تنظيم و تسيير المجلس الأعلى للأرشيف الوطني عن طريق التنظيم.

المادة 22 : تضمن الدولة حماية التراث الأرشيفي و حفظه و تسييره. تلتزم الهيئات المذكورة في المادة 3 من هذا القانون بالمحافظة على سلامة و ترتيب الأرشيف الذي بحوزتها.

المادة 23 : تلتزم المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني بالسماح على الإطلاع عن الأرشيف لأغراض البحث.

الباب الخامس : أحكام جزائية

المادة 24 : يعاقب أعوان الإدارة المكلفون بجمع أو حفظ الوثائق الأرشيفية أو الأرشيف و الذين يبلغون المعلومات خلافا لأحكام هذا القانون أو نصوصه التطبيقية، بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 302 من قانون العقوبات.

المادة 25 : يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 158 من قانون العقوبات كل من أتلف أو خرب أو اختلس الوثائق العمومية أو الخاصة المحفوظة في الأرشيف أو الودائع العمومية المسلمة إلى الوديع العمومي بصفته هذه. و يعاقب وفقا للمادتين 215 و 216 من قانون العقوبات كل من ارتكب تزويرا أو تزيفا في الوثائق الأرشيفية.

المادة 26 : إذا كان التلف أو التخريب أو الاختلاس مسهلا بواسطة إهمال الوديع العمومي فالعقوبة المستحقة هي تلك المنصوص عليها في المادة 159 من قانون العقوبات.

المادة 27 : يعاقب كل من قام عمدا أو حاول القيام بتخريب أو إتلاف الوثائق الخاصة التي تحتوي على أهمية أرشيفية بالحبس من شهرين إلى سنة (1) و بغرامة من 2000 دج إلى 20.000 دج. يجوز الحكم بمصادرة الوثائق.

المادة 28 : يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة و بغرامة من 2000 دج إلى 20.000 دج، كل من خالف أو حاول مخالفة أحكام المادة 15 من هذا القانون.

الباب السادس : أحكام ختامية

المادة 29 : تلغى أحكام الأمر رقم 71 - 36 المؤرخ في 3 يونيو 1971 و كل الأحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة 30 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

**حرر بالجزائر في 7 جمادى الثانية عام 1408
الموافق لـ 26 يناير سنة 1988**

الشاذلي بن جديد

Article 25 : Toute détérioration, destruction ainsi que tout détournement de documents publics ou privés conservés dans les archives ou dépôts publics ou remis à un dépositaire public en cette qualité, sont réprimés par les peines prévues par l'article 158 du code pénal. Quiconque falsifie des documents d'archives est puni des peines prévues aux articles 215 et 216 du Code pénal

Article 26 : Lorsque la détérioration, la destruction, le détournement, ont été facilités par la négligence du dépositaire public, la peine encourue est celle prévue à l'article 159 du Code pénal

Article 27 : Toute personne qui détruit ou détériore sciemment des documents privés ayant une valeur archivistique, est punie d'un emprisonnement de deux (02) mois à un (01) an et d'une amende de 2.000 à 20.000 DA. La tentative est réprimée par les mêmes peines. En outre, la confiscation des documents peut être prononcée

Article 28 : Toute infraction ou tentative d'infraction aux dispositions de l'article 15 de la présente loi est réprimée par une peine d'emprisonnement de deux (02) mois à un (01) an et d'une amende de 2.000 à 20.000 DA.
La confiscation des documents peut, en outre, être prononcée.

TITRE VI : DISPOSITIONS FINALES

Article 29. : Toutes dispositions contraires à la présente loi sont abrogées, notamment l'ordonnance n°71-36 du 3 juin 1971 susvisée

Article 30 La présente loi sera publiée au Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

Fait à Alger, le 26 janvier 1988

Chadli BENDJEDID

Article 20 : L'Institution chargée des Archives Nationales et ses organes veillent à la constitution du patrimoine archivistique national. Ils peuvent recevoir des dons et legs d'archives.

L'institution chargée des archives nationales et ses organes peuvent acquérir, sur le territoire national ou à l'étranger, des documents présentant un intérêt archivistique.

Article 21 : Il est créé un Conseil Supérieur des Archives Nationales chargé de :

- > L'élaboration et la proposition de la politique archivistique,
- > L'orientation, la planification et la supervision de la mise en œuvre de la politique archivistique.

La composition, l'organisation et le fonctionnement du Conseil Supérieur des Archives Nationales sont fixés par voie réglementaire.

Article 22 : L'Etat assure la protection, la conservation et la gestion du patrimoine archivistique. Les organismes cités à l'article 03 de la présente loi sont tenus de conserver, en bon état et en bon ordre, les archives qu'ils détiennent

Article 23 : L'institution chargée des Archives Nationales doit permettre l'accès aux archives à des fins de recherche.

TITRE V : DES DISPOSITIONS PENALES

Article 24 : Les agents de l'administration chargés de la collecte ou de la conservation des documents d'archives ou d'archives, qui communiquent les informations en violation des dispositions de la présente loi ou des textes pris pour son application, sont passibles des peines prévues à l'article 302 du Code pénal.

Dans le cas où le dépôt d'archives serait fait à titre temporaire, le propriétaire ou le détenteur peut en outre, en demander le retrait. La communication des archives privées à des tiers est soumise à l'autorisation du propriétaire ou du détenteur.

Article 16 : Le propriétaire ou le détenteur d'archives ne peut ni les exporter ni en transférer la propriété, la jouissance ou la détention à une personne de nationalité étrangère, sans l'accord écrit de l'institution chargée des archives nationales. L'Etat peut exercer un droit de préemption à l'occasion de vente d'archives privées.

Article 17 : Dans le cas où les conditions de conservation exposeraient ces archives privées à des risques de détérioration, l'Etat se réserve le droit de les prendre en charge aux fins de préservation. Ces archives demeurent, toutefois, propriété du citoyen qui peut en demander la restitution s'il justifie de conditions de sécurité suffisantes pour leur conservation.

Article 18 : Les organismes de droit privé cités à l'article 3 de la présente loi n'ont, en aucun cas, le droit de procéder à la destruction de leurs archives sans l'accord écrit de l'institution chargée des Archives Nationales.

TITRE V : DU TRANSFERT ET DE LA CONSERVATION DES ARCHIVES

Article 19 : La mission de l'institution des archives nationales est de recevoir, conserver, classer et communiquer les archives aux autorités, aux organismes chercheurs et à toute autre personne qui en fait la demande.

La création, les attributions, l'organisation, le fonctionnement de l'institution des archives nationales et les procédures de consultation sont fixées par voie réglementaire.

Toutefois, pour protéger la souveraineté nationale, l'ordre public et l'honneur des familles, certains documents ne sont communicables qu'après expiration du délai fixé à :

- > 50 ans à compter de la date de clôture des affaires portées devant les juridictions et n'ayant pas trait à la vie privée des personnes.
- > 60 ans à compter de la date de l'acte pour les documents intéressant la sûreté de l'Etat ou la défense nationale, dont la liste sera fixée par voie réglementaire,
- > 100 ans à compter de la date de naissance pour les documents comportant des renseignements individuels de caractère médical ainsi que pour les dossiers concernant la vie privée des personnes

Article 11 : Les archives publiques qui, par leur nature, doivent être portées à la connaissance du public, sont communicables sans limitation de délai.

TITRE III : DES ARCHIVES PRIVEES

Article 12. : Les archives privées sont constituées par les documents appartenant à des personnes, des familles, des institutions ou des organisations non publiques.

Article 13. : Tout propriétaire ou détenteur de documents privés, ayant ou susceptibles d'avoir une valeur permanente de caractère historique, économique, social ou culturel, doit volontairement les déclarer à restitution chargée des archives nationales.

Article 14 : Les documents privés présentant un intérêt archivistique sont classés sur proposition de l'institution chargée des archives après vérification de leur authenticité L'Etat doit aider à la protection et à la préservation desdits documents qui de meurent propriété privée. Il peut cependant en prendre copie.

Article 15 : Tout propriétaire ou détenteur d'archives, qui dépose volontairement à titre temporaire ou définitif ses documents auprès de l'institution chargée des archives nationales, est en droit d'en prendre gratuitement copie lors du dépôt et de les consulter librement

TITRE II : DES ARCHIVES PUBLIQUES

Article 05 : Les Archives Publiques sont constituées par les documents historiques et les documents produits ou reçus par les Organes du Parti, de l'Etat les Collectivités locales, les Entreprises et Etablissements Publics.

Article 06 : Les Archives Publiques sont insaisissables, inaliénables et imprescriptibles.

Lorsqu'il est établi que des archives sont d'origine publique et détenues par les personnes, physiques ou morales, l'Etat les revendique sans limitation dans le temps.

Article 07 : Les organismes cités à l'article 03 de la présente loi doivent procéder, sous les directives de l'institution chargée des Archives Nationales, au préarchivage de leurs documents.

Article 08 : Au terme de leur utilisation par les Organismes Publics cités à l'article 03 de la présente loi, les documents produits ou reçus font l'objet d'un tri en vue de sélectionner ceux pourvus d'un intérêt archivistique.

Les documents destinés à l'élimination sont définis conjointement par l'organisme concerné et l'Institution chargée des Archives Nationales.

Les documents ayant un intérêt archivistique doivent être obligatoirement versés à l'Institution chargée des Archives Nationales.

Article 09 : Le versement des archives des organismes publics citée à l'article 03 de la présente loi doit être effectué auprès de l'Institution chargée des Archives Nationales dès que les documents ne sont plus nécessaires à l'organisme concerné.

Le versement doit être effectué, au plus tard, dans les deux (02) années qui suivent l'expiration du délai réglementaire de conservation.

Article 10 : Les archives publiques sont librement et gratuitement communicables vingt-cinq (25) ans après leur production.

Le Président de la République,

- Vu la Constitution et notamment ses articles 151 et 154; Vu l'ordonnance n°66-156 du 8 juin 1966, modifiée et complétée portant code pénal;
 - Vu l'ordonnance n°71-36 du 3 juin 1971 portant institution d'un fonds des Archives Nationales;
 - Vu la loi n°84-16 du 30 juin 1984 relative au domaine national, notamment son article 16;
 - Après adoption par l'Assemblée Populaire Nationale;
- Promulgue la loi dont la teneur suit

TTTRE I : DISPOSITIONS GENERALES

Article 01 : La présente loi a pour objet de déterminer les règles qui régissent le fonctionnement et l'organisation des Archives Nationales

Article 02 : Les documents d'archives sont au sens de la présente loi, des documents contenant une information, quels que soient leur date, leur forme ou leur support matériel, produits ou reçus par toute personne physique ou morale et par tout service ou organisme public ou privé, dans l'exercice de leur activité

Article 03 : Les archives sont au sens de la présente loi, constituées par l'ensemble des documents produits ou reçus par le Parti, l'Etat, les collectivités locales, les personnes physiques ou morales de droit public ou de droit privé, dans l'exercice de leur activité, identifiées par leur intérêt et leur valeur et sont conservés par leur détenteur ou leur propriétaire, soit transmis à l'institution d'archives compétente.

Article 04 : La constitution d'un fonds d'archives et la conservation des documents d'archives sont organisées dans l'intérêt public.

République Algérienne Démocratique et Populaire

Direction Générale des Archives Nationale

ARCHIVES NATIONALES D'ALGÉRIE



Loi n° 88-09 du 26 Janvier 1988
Relative aux Archives Nationales

